



الديمقراطية التشاركية مقارنة نظرية

بلهاري كريمة

أستاذة محاضرة قسم ب

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

Résumé

La démocratie participative aujourd'hui, est une nécessité imposée par de nombreuses variables surtout en ce qui concerne la gestion publique, et devant les défis sociaux particulièrement au niveau local, ça provoque pour une large participation au processus de prise de décisions qui nécessitent d'ouvrir un espace de dialogue et de concertation. Ce document va examiner le concept de la démocratie participative théoriquement, déterminer ce terme évidente, puis identifier les parties concernées en partenariat et au dynamisme leur interaction. En fin identifier les moyens d'une effective participation pour la réalisation de la démocratie participative.

Mots clefs ; démocratie, ouverture, dialogue, partenariat

الملخص (باللغة العربية)

تعتبر الديمقراطية التشاركية في عالم اليوم، ضرورة فرضتها متغيرات عديدة خاصة فيما يتعلق بتسيير الشأن العام، أمام تعاضم التحديات المجتمعية خاصة على المستوى المحلي، مما أصبح يدعو إلى مشاركة واسعة في عملية صنع القرار والتي تقتضي فتح المجال للحوار والتشاور. لذلك ستعالج هذه الورقة موضوع الديمقراطية التشاركية في شقه النظري بتفكيك المصطلح ودلالته، ثم تحديد الأطراف المعنية بالتشارك وديناميكية تفاعلها وفي الأخير تحديد سبل المشاركة الفعالة لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانفتاح، الحوار، الشراكة.

مقدمة:

إن المبادئ والمركبات الأولى التي قام عليها الفكر الديمقراطي (حرية مساواة عدالة)، ظلت مطلب الشعوب لحقب تاريخية طويلة، وقد عرف مفهوم الديمقراطية تطورا ومنعرجات ابستمولوجية مهمة، فقد كانت الديمقراطية المباشرة كأقدم نمط حكم صورة مثالية للتعبير عن الإرادة الشعبية، ونظرا لاتساع المجتمعات ونمو عدد السكان وتنوع مكوناتها اقضى ذلك وضع آليات أخرى لتجسيد سيادة الشعب، عبر ممثلين ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات، وكانت بذلك الديمقراطية النيابية صورة للنظام السياسي التمثيلي، لكن بعد الأزمة التي عرفت الأنظمة السياسية التمثيلية والتي كان محورها غياب المشاركة السياسية وانحراف النظام الديمقراطي عن مقاصده التمثيلية الحقيقية، اقتضى ذلك إعادة النظر في النموذج الديمقراطي وضرورة تكريس الديمقراطية التشاركية عبر بناء نظام يستوعب كافة المكونات السياسية للمجتمع مع ضمان المشاركة السياسية لمختلف الفاعلين داخل المجتمع.

وانطلاقا من ذلك طرح التساؤل المحوري التالي:

كيف يمكن تحقيق الديمقراطية التشاركية؟

وعليه تتفرع جملة تساؤلات كما يلي؟

ما المقصود بالديمقراطية التشاركية وما هي أهم مبادئها؟
ما هي الأطراف المعنية بالتشارك؟ وكيف تتجسد المشاركة السياسية الفعالة؟

وبذلك ستناول هذه الورقة بالتحليل المحاور التالية:

1- مفاهيم الديمقراطية وأبعادها

2- السياق التاريخي لظهور الديمقراطية التشاركية

وأهم مبادئها

3- المكونات الرئيسية لديمقراطية تشاركية فاعلة

4- آليات المشاركة السياسية الفعالة

المحور الأول: مفاهيم الديمقراطية وأبعادها:

لا يزال تعريف روبرت دال للديمقراطية من بين أهم التعاريف التي بنيت على أساسه العديد من الكتابات. والذي يعرفها بأنها حكم الكثرة La polyarchy والذي يتميز بخاصية اتساع حق المواطنة وذلك بالانتخاب عبر مؤسسات تهدف لضمان اقتراع دوري وحر ونزيه يكفل حماية الحريات العامة¹.

يستخدم مصطلح الديمقراطية لوصف المجتمعات التي تعتمد على حق الانتخاب واحترام نتائجه، والتي تحترم الحقوق والحريات وتحترم مبدأ المساواة وتضمن حرية التعبير والإعلام ونشر المعلومات والتعليق عليها². وتحمل الديمقراطية القيم التالية:

أ- قيمة ذاتية: ذلك أن الحرية السياسية هي جزء من حرية الانسان فضمان الحقوق المدنية والسياسية نقطة مهمة حول مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

ب- قيمة مادية: تضمن الديمقراطية الضروريات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

ج- وظيفة بنوية: تمنح الديمقراطية للمواطنين فرصة التعلم، وتدعو إلى الحوار السياسي وتبادل المعلومات.

¹ Robert DAHL, *De la democratie* (paris : imprition jouve, 2001), pp. 36-37

² Sen AMARTYA, *La democratie des autres pour quoi le liberté n'est pas un inventien de l'occident ?* (paris :ed. payot, 2005), p. 64-65

د- قيمة عالمية: أصبحت اليوم الدعوة عالمية لوجود

حكومات مسؤولة أمام شعوبها، ويقتضي ذلك

بالضرورة وجود مشاركة سياسية واسعة النطاق.¹

وبالنسبة لجوزيف شومبيتر، فقد رأى بأن

المرجوا من الديمقراطية هو الدور الذي يقوم به المواطن

في العملية السياسية، وهو بدوره يعود إلى ظروف كل

دولة، هذه الأخيرة ينبغي لها أن تقوم بتنشئة مواطنيها

وتجنيدهم من أجل المشاركة. انطلاقا من ذلك تعد

مشاركة المواطنين الواعين في العملية السياسية انعكاسا

لمشاكلهم واهتماماتهم.²

التطورات الابستمولوجية لمفهوم الديمقراطية

1- الديمقراطية المباشرة: تسمى بالديمقراطية النقية لأن

المواطن له سلطة صنع القرار مباشرة دون وسطاء، ساد

هذا الشكل من الحكم في الدول المدن القديمة مثل أثينا

حيث كان المواطنون يصوتون مباشرة على قرارات

الحكومة عن طريق المصادقة أو الرفض. وهذا النمط

صعب التحقيق حاليا لكبر حجم الدول، ونمو عدد الأفراد

المتاح لهم حق التصويت. ولقد اعتبر روسو الديمقراطية

شكل أساسي للحكم يكون فيها استعمال السلطة مباشرة

من طرف الشعب، ويعتبر أن الديمقراطية المباشرة تعبر

عن سيادة الشعب وإرادة الجماعة وهي أحسن نظام

للحكم بالرغم من أن تحقيقه يحمل صعوبات كبيرة.³

¹ Ibid. pp. 66-69

² Hans Peter KRIESI, « Vers une théorie réaliste de la démocratie directe, » dans Eric WINDER, Daniel ROYER (ed) *Théorie et pratique de la démocratie* (Paris: Economica, 2005), p. 104

³ Rousseau, « La démocratie un gouvernement pour un peuple de dieux, » dans Bruno BERNARDI, *La démocratie* (Paris: Corpus Farnmarion, 1999), p.174

2- الديمقراطية النيابية: تسمى بالديمقراطية التمثيلية

أو النيابية لأن المواطن لا يصوت على قرارات الحكومة

مباشرة، وإنما ينتخب ممثلين يقررون نيابة عنه، وقد

شهد القرن العشرين تزايدا كبيرا في هذا الشكل من

الحكم.⁴

انطلاقا من هذه النظرية فالديمقراطية تعطي

أولوية للفرد وتهيؤه لصنع القرار السياسي عبر فتح قنوات

المنافسة السياسية بين مختلف النخب السياسية.

وقد طرح شومبيتر والعديد من الباحثين

التساؤل حول الطريقة التي تتيح للمواطن الإدلاء بأرائه

السياسية. وكانت الإجابة بأن المواطنين يتخذون قراراتهم

السياسية باستعمال "الاستراتيجية المبسطة" المستوحاة

من أعمال هيربرت سايمون عام 1957 وكاهمان Kahman

و تفرسكاي Tversky عام 1974 عن "الإصطدام" وكان

أنتني داونز عام 1972 أكد أن اختيار الديمقراطية

النيابية يجنب المواطنين الاصدام مع الحكومة باختيار

مندوبين مفوضين يتمتعون بالثقة لاتخاذ القرارات، وهذه

الاستراتيجية تحمي حقوق الأقليات وتواجه مشاكل صنع

القرار.⁵

وتتمثل الاستراتيجية المبسطة في محددتين أساسيتين:

المحدد الأول: التصويت: الذي يعكس درجة المشاركة

السياسية وربطها بمدى توفر المواطن على معلومات حول

البرامج السياسية وقدرته على اتخاذ القرار.

المحدد الثاني: الثقة: فهذه الاستراتيجية إما تكون دعامة

للحكومة أو ضدها في مشاريعها، من خلال نتائج

الاستفتاءات بنعم أو لا.⁶

3- شروط الديمقراطية:

⁴ Ibid. p.105

⁵ Ibid. p.106

⁶ Ibid. pp.107-109

متعددة (سياسي، إداري وغيره)، مما أدى إلى ظهور ما يسمى اليوم بالديمقراطية التشاركية.

وإذا ما أردنا أن نقوم بإعطاء ملخص تاريخي حول ظهور الديمقراطية التشاركية على المستوى العالمي ومن خلالها يتم استخلاص الدروس يمكن العودة إلى التجارب التالية:²

في فرنسا والدول الأوروبية: يمكن القول أن جذور الديمقراطية التشاركية تعود إلى عاملين أساسيين: يتمثل الأول في ظهور ما اصطلح عليه "الصراعات الحضرية الجديدة" nouveaux conflits urbains، في سنوات الستينات والسبعينات (1960-1970)، عبر تصاعد قوى معارضة لمشاريع التهيئة والتجديد الحضري، وتنامي ظهور مسألة الضواحي، هذا ما أدى إلى ميلاد أشكال متعددة للديمقراطية التشاركية، مثل Alma-Gare في Roubaix بظهور تدابير بشأن الديمقراطية الحضرية وفي Grenoble، هذه التجارب عممت في فرنسا عبر سياسة المدينة La politique de la ville، سنوات الثمانينات.

أما الثاني تنامي حالات تقنية القرارات السياسية، ليس فقط فيما يخص تهيئة الإقليم، والمحيط، أو التكنولوجيات الحديثة، وبالموازاة مع هذه التوجهات التقنية، أصبح المواطن أكثر تعلما، أكثر تكويناً وأكثر رغبة في إعطاء كلمته حول رهانات مجتمعه الكبرى، فالمطالبة بالديمقراطية التشاركية هي استجابة لخطر عدم التواصل بين المواطن من جهة والمنتخب الذي أصبحت قراراته تقنية (كخبير أو حامل لمصالح).

في بعض الدول النامية: لم يرتبط ظهور الديمقراطية التشاركية بغياب التواصل بين المواطن

كان روبرت داهل في كتابه الشهير "عن الديمقراطية" قد وضع الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في البلد الديمقراطي تكون بمثابة هياكل تسهر على حماية الديمقراطية كما يلي¹:

أ- ممثلون منتخبون: يراقبون قرارات الحكومة ومدى مطابقتها للدستور ويجسد ذلك ثقة المواطنين الذين قاموا باختيار ممثليهم.

ب- انتخابات حرة وعادلة وشفافة: وذلك لضمان أحسن تمثيل للشعب وتعبر عن إرادة الأغلبية.

ت- حرية التعبير: للمواطن الحق في التعبير عن المواضيع السياسية بصفة واسعة كنقد وظائف الحكومة مثلاً...

ث- مصادر إعلام متعددة: للمواطن الحق في البحث عن مصادر معلومات باستقلال عن الحكومة أو أي تنظيم سياسي آخر عن طريق الجرائد الإذاعة...

ج- حرية التجمع: وذلك للمطالبة بالحقوق عن طريق مؤسسات سياسية ديمقراطية كالأحزاب السياسية الجمعيات الاتحادات الوطنية...

المحور الثاني: السياق التاريخي لظهور الديمقراطية التشاركية وأهم مبادئها:

لقد برزت أزمة سياسية في عدد من الدول التي تتبنى الديمقراطية النيابية (أوروبا وأمريكا اللاتينية)، فقد أصبحت هذه الدول تعيش مشاكل سياسية واجتماعية نتيجة غياب حوار فعلي بين المواطنين وصانعي القرارات، ومما زاد الهوة بين الطرفين، وظهور الفساد بأوجه

² Olivier PETITJEAN, « Concepts et histoire de la démocratie participative, » Comférance, Coordination : cités territoires gouvernance, France, 2016, pp. 02

¹ Robert DAHL, Op. Cit. pp. 83-84

والمؤسسات العمومية، بقدر ما ارتبط بغياب أجهزة الدولة أو ما يسمى بالخدمة العمومية الفعلية. فالديمقراطية التشاركية اتصلت ببعض أشكال الاتفاق على تسيير الخدمات (العمومية)، وضمان أن السياسة والاستثمارات العمومية تستجيب لحاجات كل السكان، خاصة تلك الطبقات الفقيرة، وليست فقط استجابة للطبقات الاجتماعية الأكثر تميزاً، (طرحت هذه المشكلة في دول أمريكا اللاتينية وكمثال على ذلك، خلق ما يسمى "الموازنة التشاركية"، في مدينة برتو ألأغري في البرازيل Porto Alegre، وكان الهدف هو الحفاظ على درجة من السيادة ونوع من الشراكة (بين السكان وبين البنى الحكومية التقليدية)¹.

أ-أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية: من بين أسباب الأزمة التي شهدتها الديمقراطية التمثيلية يمكن إدراج النقاط التالية²:

1- انعدام الخيار الانتخابي: بحيث أصبح المواطن

لا ينتخب ممثليه وإنما يصوت على منتخبين تم انتقاؤهم سرىا من قبل أجهزة ذات طابع ديمقراطي سيادي لا يمكن منازعتها.

2- سيطرة التكنوقراطيين: إن مبدأ الفصل بين

السلطات الذي نادت به كل إعلانات حقوق الانسان تحول إلى تركيز للسلطات بين يدي التكنوقراطيين غير المرتبطين بأي عهدة انتخابية، وخارج أي رقابة انتخابية فتحول الإداري إلى رجل اقتصاد وتجارة ، والسياسي إلى مجرد حامل للخطاب السياسي ولم يعد فاعلا

في جميع القضايا، مما أدى إلى ظهور الفساد. مع غياب المبادرة الديمقراطية في اتخاذ القرار السياسي، وأصبح القرار يتخذ عبر قنوات سرية يطغى عليها سيطرة اللوبيات وجماعات الضغط. 3- التسيير ضد المصلحة العامة: أصبح هناك تعارض حول فكرة المصلحة الشعبية العامة وفكرة أداء خدمة عمومية، مما أدى إلى تغليب الربح المالي والاقتصادي على حساب الشفافية والمصلحة العامة، التي أثرت سلباً على المجتمع بتفشي مظاهر العنف والفوضى .

من بين الأسباب التي جعلت الديمقراطية النيابية غير كافية عدم قدرة الأنظمة السياسية التي تتبناها التصرف في الكثير من الظواهر منها:

- ضعف التكيف مع متطلبات العولة.
- تراجع مصطلح دولة الرعاية.
- تعدد الميولات والاعتقادات السياسية التي أدت إلى الانتساب إلى أحزاب أو نقابات أو جمعيات لها نفس الميول.
- الاشرار المحدود للمواطن في العملية السياسية ويكون ذلك فقط في مرحلة الانتخابات³.
- لذلك أصبح النظام التمثيلي أو النيابي بالرغم من أهميته، غير كافياً للوصول إلى نظام ديمقراطي يكون فيه مبدأ المشاركة بارزاً.

³ La fondation Roi Baudoin , « Democratie participative perspectives d'avenir sur les politiques manageriales et stratigique des entreprises , » Document réalisé dans le cadre du progame management es-change de la fondation Roi Baudoin (Bruxelles: Octobre 2004), pp.2-3 dans : www.fondation-solidarite.be.

¹ Ibid., pp. 03-04

² Jean Claude COIFFET, « Démocratie représentative et démocratie participative », <http://adonnart.free.fr/doc/democrdp.htm> p.1

- 3- إقرار مبدأ الشفافية فيكون بذلك للأحزاب حق التعاون والاستشارة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 4- دعوة كافة المواطنين لعرض اقتراحاتهم بطريقة قانونية تسمح لهم بالتطبيق الفعلي لهذه المبادرة وفق ما يسمح به الدستور.
- فالديمقراطية التشاركية إذن تعني السماح للمواطنين بالتأثير والاندماج وتطوير العملية السياسية، فكل المواطنين يشاركون في اتخاذ القرار في سياق تكون فيه الدولة والمجتمع أكثر حرية وعدلا، فيكون المواطن والمجتمع المدني منتظمين بطريقة رسمية تمكنهم من التأثير على نشاطات الحكومة. وتكون المشاركة في مراحل متعددة، فتتم عن طريق الإعلام والتعرف على الأجندة السياسية، والمبادرة الشعبية، لتطبيق وتطوير السياسة. وعملية اتخاذ القرار لا تكون سريعة ذلك أنه ينبغي أن يسمح للمعلومات بالدوران على كافة الأطراف.
- إذن فالديمقراطية التشاركية تضمن مشاركة المواطن مباشرة في اللعبة السياسية وتضمن حقوقه السياسية والمدنية وكافة حرياته في إطار دولة الحق والقانون، فتصبح بذلك ديمقراطية مستمرة تقرب المواطن من عملية اتخاذ القرار سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي³.

وقد حدد هابرماس الأطراف الفاعلة داخل النموذج الديمقراطي، تكون وظيفة الدولة فيه جهاز إداري عمومي، والمجتمع كنظام للعلاقات مبني على اقتصاد السوق في تفاعل مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، في إطار نظام سياسي مبني

هذه المشاكل حددت الديمقراطية أمام جمود الناخبين وامتناعهم عن التصويت كاحتجاج يعكس أزمة التمثيل السياسي بالاضافة إلى محدودية الاندماج الاجتماعي فأصبحت الانتخابات غير كافية لضمان الديمقراطية فاحتكار النخب للسلطة يدخل في تناقض مع الحرية التي هي جوهر العملية الديمقراطية¹، من هنا جاء الإعلان عن مصطلح الديمقراطية التشاركية التي لا تنفي مبدأ تفويض السلطات إلى نخب شريطة أن تكون مراقبة خلال مدة عهدها، فالديمقراطية التشاركية تحاول تقرب المواطن من السلطة وإمكانية التأثير الفعلية في عملية اتخاذ القرار السياسي وهذا ما يؤكد مقولة الدولة للجميع مما يترجم أولوية المشاركة كمطلب أول للمواطنين².

ب- مبادئ الديمقراطية التشاركية: تقوم الديمقراطية التشاركية على جملة من المبادئ كما يلي

- 1- وجود مؤسسات تمثيلية تعبر عن صوت المواطنين يكون فيها إمكانية تبادل الآراء في كل الميادين والنشاطات.
- 2- فتح الحوار والشفافية عبر قنوات التمثيل الشعبية والمجتمع المدني.

¹ - «Q'est ce que la démocratie,» dans [www. Ac-bordeaux.fr/Etablissement/sud Medoc/ses/2002/cours/Supports/argos_042003/off_cc](http://www.Ac-bordeaux.fr/Etablissement/sud_Medoc/ses/2002/cours/Supports/argos_042003/off_cc)

² Paul BOINO, La democratie participative... est —elle un premier pas vers la democratie directe,» dans http://increvablesa.nardriste.org/articles/2000_apres/portoalegre_polpot.htm

³ Le dictionnaire historique et géopolitique du 20em siècle (paris : la dicouverte, 2006), p.192

المحور الثالث: أطراف العملية التشاركية وديناميكية الشراكة بينها

أجمعت التقارير الدولية وكل المختصين والمهتمين بالشأن الديمقراطي ضرورة تفاعل ثلاث مكونات أساسية لتحقيق النموذج التشاركي الديمقراطي وهي الدولة كطرف أساسي لا يمكن العمل خارج إطاره وتكون الحكومة المنفتحة هي المؤسسة الفعلية التي تمثل الدولة، المجتمع المدني كوسيط مهم بين القمة والقاعدة أي بين الحكام ومحكومهم، والقطاع الخاص في الجانب الاقتصادي لأنه خالق للثروة ولناصب الشغل، وبالتفاعل السليم للأطراف الثلاث التالية يمكن تحقيق النموذج الديمقراطي التشاركي.

أولاً: الحكومة المنفتحة: ينبغي في البداية ذكر أهم وظائف الحكومة التي من أهمها:

- أنها صاحبة السلطة لأنها تتحكم وتراقب ممارسة القوة .
- الحكومة مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين.
- تعمل الحكومة على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية في المجتمع.
- تعمل الحكومة على تمكين المواطنين بالتأكيد على دورهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويكون ذلك في ظل سلطات تشريعية وعمليات انتخابية وسلطة القضاء والقانون التي تعمل بشكل جيد ومناسب³ أما عن مسألة انفتاح الحكومة فتتجسد حسب "ألان بول" في المحاور التالية:

على الاتصال والحوار والتفاوض للوصول إلى المصلحة العامة لتحقيق المصالح المجتمعية¹.

فالديمقراطية التشاركية تكون في إطار سيادة الدولة الأمة هذا النموذج الذي نجح كأفق سياسي لا يمكن تجاوزه وبقاؤه كنظرية تجد جذورها في كلتا الاديولوجيتين الليبرالية والاشتراكية، الاولى يكون للدولة فيها سلطة الرقابة، والثانية يكون للدولة فيها سلطة التسيير ويطبق هذا النموذج في شبكة تفاعل تكون فيه التعددية شرط أساسي².

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص نقطة أساسية ومهمة تتعلق بتحديد مصطلح الديمقراطية التشاركية، فالمصطلح لا يعني الديمقراطية المباشرة كما يذهب كثير من الباحثين فهو لا يعني أن المواطن يتخذ القرارات مباشرة دون الحاجة إلى تكنوقراطيين أو منتخبين لتمثيلهم، وتحمل مسؤولية وتبعات القرارات، فالديمقراطية التشاركية تتعارض مع الديمقراطية التمثيلية في كون أن الهدف من التمثيل هو السرعة في اتخاذ القرارات عبر تصويت المواطن على منتخبين ينوبون عنه، لكن لا تتناقض مع الديمقراطية التمثيلية بصورة مطلقة بل الديمقراطية التشاركية تتصل بالمفاهيم التالية، الاستشارة Consultation، التشاور Délibération، القرار البيئي Co-décision، التعاون Coopération، فكل هذه المفاهيم يتم استعمالها للدلالة على الديمقراطية التشاركية.

¹ Jurgen HABERMAS , L'integration républicaine essais de théorie politique (paris : fayard, 1998), p. 259

² Mohamed DJOULDEM, « Définition de la democratie participative, » Conférence en science politique, unv. Paul valéry dans : www.uag-bpp.org.dz/deb001.htm

³ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003)، ص. 44

إن ضمان الحقوق المدنية والسياسية لكل من المواطنين يؤدي دوراً مزدوجاً في الديمقراطية: أولاً: هذه الحقوق أساسية لتأمين إعمال المبادئ الديمقراطية، مبدأ الرقابة الشعبية، ومبدأ المساواة السياسية في صنع القرار الجماعي، بتحديد مجالات الحرية والاختيار الفرديين التي تخرج عن دائرة نفوذ الأغلبية ويمكن توضيح هذا الدور المزدوج على أحسن وجه بالبحث عن الحقوق السياسية والمدنية الأكثر ارتباطاً بالنظام الديمقراطي.³

ثانياً: المجتمع المدني:

هناك عدة تعريفات للمجتمع المدني تتفق على رغم اختلافها على بعض المعايير المشتركة ما يسمح بالاستخدام الوظيفي للمصطلح. يشتمل المجتمع المدني من حيث المبدأ على كل أنواع المنظمات الاجتماعية خارج الدائرة السياسية للدولة كسلطة ولؤسساتها الرسمية، ويشير توسع المجتمع المدني واستقلاله الذاتي إلى نمو قدرة المجتمع على إدارة الكثير من القضايا بشكل مستقل عن الدولة ومؤسساتها.⁴

إذن تشير فكرة المجتمع المدني إلى الحاجة إلى الديمقراطية وإلى وجود روابط مدنية من جميع الأنواع تنتظم في استقلال عن الدولة وبهذه الطريقة فقط يمكن الحد من سلطة الدولة وضمان مشاركة أوسع للمواطنين في صنع القرار السياسي ويمكن صياغة الرأي العام من أدنى لا توجيهه من الأعلى وينبغي أن لا تكون هذه

1- قيام الحكومة بتوفير معلومات واقعية عن سياساتها أي الأساس الذي تركز عليه وأثارها عملياً وتكلفتها والقواعد التي تحكم تطبيقاتها.
2- إمكانية إطلاع الأفراد والصحافة على الوثائق الحكومية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق البرلمان، ويشمل ذلك إمكانية إطلاع الأفراد المعنيين على الملفات الشخصية الخاصة بهم.

3- انفتاح الاجتماعات للجمهور والصحافة.

وتقتضي الديمقراطية التشاركية أن يكون للشعب حق مساءلة الحكومة سواء من الناحية القانونية أي أمام المحاكم. ومن الناحية السياسية أمام البرلمان فالشعب الحق في الرقابة سياسات الحكومة وأفعالها، ويتوقف ذلك على مدى استقلال كل من المحاكم أو البرلمان في تشريعاته عن الحكومة، وأن تكون المساءلة مستجيبة لرغبات الشعب من خلال مقتضيات التشاور الرسمي ومن خلال انفتاح الحكومة عن الرأي العام بمختلف أشكاله.¹

وعلى الحكومة أن تضمن الحقوق المدنية والسياسية، التي تضم تلك الحريات كحرية التعبير وتكوين جمعيات والتنقل، وما إلى ذلك التي تعد شرطاً ضرورياً لممارسة الشعب للعمل السياسي، سواء فيما تعلق بالتنظيم الذاتي داخل إطار المجتمع المدني أو ممارسة ضغط على الحكومة وعلى الرغم من أن هذه الحقوق مكفولة كما ينبغي للأفراد كجزء من حقوق الإنسان بشكل أعم، فإن قيمتها تكمن في سياق العمل الجماعي.²

³ David BEETHAM, *Democracy and Human rights* (Great Britain : Printed by plicy press, 1999), pp. 91-92

⁴ حسين كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، في اسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص. 13-14

⁴¹ ألان تورين، ما الديمقراطية، تر. عبود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، ص

² المرجع نفسه

المؤسسات مستقلة فحسب بل وتكون ديمقراطية داخلها¹

وفي مفهوم إشراك المجتمع المدني نجد فكرتان تساعدان على إبراز القضايا المرتبطة بإشراك المجتمع المدني هما الشمول والتمكين للمجتمع المدني²:

- يختص الشمول في بعدين أساسيين، بعد سياسي يتمثل في تحقيق الديمقراطية التشاركية والأهداف السياسية، وبعد اجتماعي في تحسين ظروف المعيشة لجميع الفئات المهمشة والجاليات والأقليات، وفي كلا البعدين يكون تاهدف الرئيسي هو تشييد هياكل تمكن كل فرد بغض النظر عن الثروة والجنس والسن والسلالة والدين من المشاركة بصورة إيجابية في الفرص التي تتاح له.

- وينطوي التمكين على اختيار قدرات جديدة ، وانشاء مؤسسات جديدة وتعزيز طرق عمل جديدة داخل المنظمات الموجودة، وكذلك تقديم قواعد جديدة للعلاقات التي تربط بين المنظمات، ويؤدي التمكين إلى تغيير القيم والمعايير المتعلقة بالاحترام بين المجموعات الاجتماعية بحيث لا يهمل أحدها، أو يفقد حق التعبير أو الاستماع إليه بسبب التمييز.

وتساهم مشاركة المجتمع المدني في :

- تحديد أفضل الاحتياجات والمطالب.

- تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي.

- زيادة الكفاءة في التنفيذ.

يعد المجتمع المدني رأس مالا اجتماعيا له تأثير على أداء الحكومة K خاصة وأنه يتمتع بالثقة التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المشتركة، ويوضح روبرت بنتنام أن الرأس مال الاجتماعي هو الأساس لشرعية الحكومة والمؤسسات الرسمية فبدون الثقة يمكن أن تعرقل الحكومة العملية التشاركية لذلك ينبغي أن يكون هناك تفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني بوضع استراتيجيات لضمان المشاركة، ومن بين الاستراتيجيات مايلي³:

- التشجيع على الابداع؛ وذلك من خلال مناقشة الخيارات الجديدة التي يبادر إليها المواطنون أو المجموعات المدنية شريطة أن تكون في إطار مبدأ المصالح المشتركة التي ينبغي تحديدها والتأكيد عليها، أما المصالح المتعارضة فلا ينبغي تجاهلها وإنما تبذل الجهود للاتفاق حولها حتى تكون هناك مرونة في الحوار بين المشاركين والقدرة على الجمع بينالأراء .

- التحفيز: إذ على السلطات تحفيز العملية التشاركية والعمل مع المجتمع المدني لتسهيل إطلاق مبادرة المشاركة من خلال توفير المرافق الصحية والعمومية فيكون التحفيز بتقديم مساعدات فنية وتقنية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير 2002

² مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "إشراك المجتمع المدني في تحسين الإدارة المحلية"، الدورة العشرون بنيروبي المنعقدة من 04 إلى 08 أفريل 2005، ص. 04

³ Nico Carpentier, «Expanding participatory, Towards a radical diversification and localisation of participation» p p.01-08 http://www.reseaudel.fr/colloquedel2013/wp-content/uploads/2013/07/Del2013_Carpentier_Paper.pdf

إلا تأكيد على ضرورة النموذج الديمقراطي كنظام يتطلب تطبيق نموذج اقتصاد السوق.²

يساهم اقتصاد السوق في زيادة انتاج السلع والخدمات، فقدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وتوسيع نطاق تشغيل الطاقات البشرية تعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع، كما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولجذب وتوسيع الاستثمارات الأجنبية في بعض الحالات.³

ويتطور دور القطاع الخاص حسب الدور الذي تقوم به الحكومة، فكلما قل دور الحكومة تعاظم دور القطاع الخاص، ويقسم البروفيسور مايكل بورنز ذلك عبر مراحل⁴:

- المرحلة الأولى: يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

- المرحلة الثانية: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار، دور الحكومة الانتقال من الاعتماد على عوامل الانتاج الأساسية، إلى عوامل الانتاج المتخصصة وخلق البيئة المناسبة لهذه المرحلة ويتمثل دور الحكومة في التركيز على البنية التحتية ونوعيتها ووضع التشريعات اللازمة للدخول في الاقتصاد العالمي.

- الشراكة: فالسلطات عليها أن تسعى لإقامة شراكة مع المجتمع المدني مثل تقسيم العمل، جمع الموارد الدعم المتبادل، تقاسم الواجبات. ويتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني على جميع الأصعدة الإجتماعي الاقتصادي والسياسي، كمايلي¹:

- اجتماعيا: فمؤسسات المجتمع المدني لها دور في تقديم المعونة والخدمات للمواطنين سواء خدمات غذائية، تعليمية أو صحية .

- اقتصاديا: من خلال تبني سياسات اقتصادية تسعى لتقليل حدة الفقر وحماية البيئة وتنمية السوق، وتعمل على ابتكار المناخ لتطوير الاستثمار وزيادة التشغيل، وتقليل الفساد.

- سياسيا: ذلك أن المشاركة العامة تعبر عن مبادئ الديمقراطية فعلية اتخاذ القرارات تكون محصلة تفاعل العديد من الجماعات بالأخذ بعين الاعتبار مختلف الاهتمامات.

ثالثا: القطاع الخاص:

في البداية ينبغي التنويه إلى أن دور القطاع الخاص في الديمقراطية التشاركية يتحدد طبقا لطبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، وبما أن النظم الاشتراكية عبر العالم عرفت تراجعا فإن دور القطاع الخاص أصبح أكثر بروزا مع انتشار النظام الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق.

يرى دفيد بيتهم أن اقتصاد السوق الحر شرط أساسي للديمقراطية، فالحرية الاقتصادية والدمقرطة السياسية، عمليتان متلازمتان، وانتشار الليبرالية ما هو

² David Beetham, Op. Cit., p. 51

³ زهير الكايد، مرجع سابق، ص. 64

⁴ المرجع نفسه، ص. 65- 70

¹ زهير الكايد، مرجع سابق ، ص ص. 84، 85

وتتحقق الشراكة بين الأطراف الثلاث حكومة، مجتمع مدني، قطاع خاص، عبر الديناميكية التالية³:

أ- الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص:

- اشراك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة السياسة الحكومية من خلال المجالس واللجان والاجتماعات المشتركة، ويمكن اسخدام مجالس المشورة التي استخدمت لأول مرة في اليابان ثم تم استخدامها من طرف دول شرق آسيا، هذا ما يؤدي إلى الشفافية والالتزام بتحقيق السياسات المقترحة من خلال المشاركة في وضعها.

- بناء الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير الاحتياجات الخاصة والاستجابة لها، عن طريق القطاع الخاص ومؤسساته، وأيضاً عن طريق وضع نظام لتلقي مقترحات الإصلاح أو التحسين في السياسات أو الممارسات الحكومية، والقيام ببعض البحوث المسحية لتقييم مدى رضى القطاع الخاص عن السياسات والخدمات الحكومية.

- تنمية ثقافة المشاركة وتفعيل هذه الترتيبات المؤسسية.

ب- الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني: ويتم ذلك أيضاً عبر ما يلي:

- إشراك منظمات وجماعات المجتمع المدني في دراسة وصياغة السياسات والبرامج التنموية والاقتصادية، ويمكن أن يأخذ ذلك شكل

- المرحلة الثالثة: يتحول دور الحكومة من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجالات البحث والتطوير وتحسين أسواق رأس المال ودعم المشاريع المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

أما عن دور القطاع الخاص كشريك وأحد أهم مكونات الديمقراطية التشاركية يكمن في¹:

- توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني.

- تأمين القروض.

- تأمين التدريب والتعليم وحتى المنح العائلية.

- تأميم الشفافية في كثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات، وإصدار الإحصاءات.

- تأمين الوظائف ويقلص البطالة التي هي أحد مسببات الفقر.

فتصميم الديمقراطية التشاركية يستفيد من القطاع الخاص في تكنولوجيا المعلومات الذي له القدرة على تقدير وجمع المعلومات وتبادل الأفكار والاتصالات وجعلها في متناول الجميع، فالشفافية والمشاركة يجب أن تكون على جميع المستويات لأن الحوار حول نموذج الانتاج والاستهلاك بين مختلف الأطراف طريقة تسهل التحول والتنمية في المجتمعات وهو ما دعت إليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE².

¹ حسن كريم، مرجع سابق، ص. 123

² Romain Felli, *Developement durable et participation politique introuvable* (Lausanne: institution d'étude politique, 2005), p.430

³ —, « Design for democracy an appartunitis for clearer comunication between goverment and citizens, » Idea/publication.net

يتميز المجتمع الديمقراطي بأنه يقر بالتعدد، سواء التقليدي (كالدين، والمذهب، واللغة، والسلالة) أو التعدد الحديث (الفكري، والإيديولوجي، وحتى بالنسبة لوضع المرأة والرجل في المجتمع)، ويتطلب لوجود التعددية معنى سياسي، يتمثل ذلك في أن يكون لكل اتجاه سياسي حق دستوري في المشاركة السياسية والتأثير في القرارات العامة.¹

2- وجود مؤسسات وطنية:

تكون نابعة عن انتخابات حرة ونزيهة، تقوم برسم السياسات العامة، أي وجود برلمان منتخب، وحكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية، وفيما يخص العلاقة بين هذه المؤسسات ينبغي أن تكون قائمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد ضماناً لحماية حقوق الإنسان وحريات المواطنين العامة والخاصة.

3- اللامركزية في الحكم:

ويكون ذلك على المستوى المحلي والجهوي، لأن منطق الفعالية والديمقراطية التشاركية أساسه وجود لامركزية قرارية، بمعنى تحويل المبادرة الخاصة باتخاذ القرارات المحلية والجهوية التنموية إلى مؤسسات تمثيلية منتخبة بصفة تعددية وحرّة.²

ويقصد باللامركزية، تفويض السلطات المركزية إلى هيئات محلية منتخبة وتعزيز الميزة التنافسية للفضاءات المحلية الصغيرة كي تساهم مساهمة حقيقية وفعالة في

اللجان والمجالس المشتركة بين الحكومة وهذه المنظمات.

- تخصيص وتحويل بعض الوظائف للمجتمع المدني، مثلاً بعض الخدمات (التعليم، الصحة...)، وتقديم الخبرات الخاصة كأداء وتنفيذ بعض البرامج العامة.
- زيادة تقدير الحكومة للمجتمع المدني وتغيير اتجاهات الحكومة نحو منظمات المجتمع المدني.
- المشاركة في مشروعات مشتركة مثل المهام المتعلقة بالتدريب.
- بناء قدرات المجتمع المدني وتقليل العوائق والعراقيل التي تواجهه

ت- الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني: ويكون ذلك عن طريق:

- لجان ومجالس مشتركة للمشاركة في وضع برامج وسياسات اقتصادية وللحكومة دور في تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المشاركة بين القطاعين لتحقيق التوازن بين المصالح.

المحور الرابع: آليات المشاركة السياسية الفعالة

إن جوهر الديمقراطية التشاركية هو ضمان مشاركة الأفراد والجماعات ومساهماتهم في العملية السياسية، والتأثير في صنع القرار السياسي، فالمشاركة السياسية تعتبر مؤشراً صحياً في تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة إذا كانت المشاركة السياسية سلمية ومنتظمة وواسعة وهادفة من أجل تحقيق ديمقراطية العمل السياسي، وعليه تقتضي المشاركة السياسة الفعالة مجموعة من المؤشرات كمايلي:

1- التعددية السياسية:

¹ علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، في أحمد الأصفر وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2002)، ص. 54

² Sylvie Biarez, *Le pouvoir local*, préface de François darcy (Paris : Economica, 1989), p.28

رسم السياسات والاستراتيجيات وفي تصميم وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج التنموية¹.

فالحكم المحلي دور كبير في تقريب مراكز صنع القرار من المواطنين، ويضمن نتائج شفافة وتنظيم إداري جيد وحرية سياسية، وكذا تمثيل فعال للمواطنين، والهدف الأساسي منه هو ضمان الاستقرار السياسي بتفويض وضائف معينة إلى الحكومات المحلية، ليجعل عملية اتخاذ القرار أقرب إلى المواطنين، كما له أهمية في ترقية مستوى الفعالية عن طريق التسيير العقلاني للموارد العمومية².

4- بناء نهج مشاركاتي:

يكون ذلك عن طريق بناء برنامج تشاركي عبر تعزيز التشاور وجمع المعلومات وتبادلها كمايلي:

- تبادل وجهات النظر حول المشاكل على المستوى المحلي بين الهيئات اللامركزية وممثلي السكان ومختلف الأطراف والقوى المؤثرة على المستوى المحلي، ومناقشة مختلف الآراء دون إقصاء أو تهيمش، وهو مايسهل تدفق المعلومات، ويجعل صناع القرار على دراية يومية بانتظام بمشاكل المواطنين والمسائل التي تشغلهم، ما يسهل الوصول إلى حلول نهائية بمشاركة واسعة.

- استعمال التكنولوجيا مما يؤدي إلى تحسين الخدمات المحلية ويعزز من شرعية المؤسسات المحلية، خاصة إذا استخدمت هذه التكنولوجيات لاستطلاعات الرأي واستشارة المواطنين حول القضايا المحلية، مما يعزز

الانخراط الجماعي للمواطنين والمجتمع المدني لحل مشاكلهم واقتراح وجهات نظرهم والبحث عن سبل لتحسين أوضاعهم مما يعزز من الحوار التفاعلي ويسمح تبادل الآراء والخيارات.

- تقييم التحديات التي تواجه المواطن في مختلف مراحل العملية السياسية، وذلك لبناء مشاركة مدنية، وتقريب المواطن لمعالجة المشاكل من البلديات إلى المناطق الجهوية وحتى الوطنية.

- المشاركة في اقتراح طرق تمويل المشاريع المحلية عن طريق لجان الأحياء مع الهيئات المحلية والمجموعات المدنية و القطاع الخاص، كمثلا تمويل تهيئة الطرقات، أو التزود بالمياه النظيفة، وحتى المتابعة الفنية للمشاريع وتنفيذها، وكذا المشاركة في تخطيط السياسة المالية والميزانية، ومن هنا يمكن الحصول على أفكار وجمع معلومات حول كيفية توليد الإيرادات والانفاق وكيفية تنفيذ المشاريع بطريقة أكثر فعالية، بإتاحة الفرصة أمام مختلف عناصر المجتمع للمشاركة في العملية التنموية.

- في النهاية على الموظفين العموميين الذين يجسدون السلطة المحلية أن يكونو وسطاء بين مختلف فئات المجتمع المدني والمستمع في النهاية والحكم والوسيط، وعليهم أن يقومو بأدوار أساسية في مختلف المراحل وهو ما يتطلب المزيد من السلطات المحلية، وأن يتمتعوا بقدرات ومهارات اجتماعية، كأن يكونو قادرين على بناء التحالفات، والإصغاء بعناية إلى وجهات النظر المختلفة، والقابلية للاقتناع والقدرة على التفاوض والتوسط بين القوى الاجتماعية

¹ -، "إلى أين يتجه العالم، ثنائية اللامركزية والعولمة تناقض أم توافق؟"، في www.nidaly.org/book2002/p-1/in-1-3.html

² تيريزا تير ميناسيان، "تحقيق لامركزية الحكم"، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 34، ع.03، سبتمبر 1998.

الإجحاف في توزيع المنافع العامة ما يؤدي إلى التمييز ويضر بالديمقراطية التشاركية.

حتى تنجح الديمقراطية التشاركية على النخب المحلية أو الوطنية أن لا تسيطر على القرارات وتتجاهل المواقف والآراء المجتمعية، وعليها أن تفتح المجال لشراكة واسعة (معادلة: مواطن + مجتمع مدني + قطاع خاص + حكومة) كما تفتح المجال للتنافس والمعارضة الحقيقية، وتفتح أيضا أبواب المساءلة والرقابة والامتثال للمعايير الحقيقية للديمقراطية، كسيادة القانون وضمان الحقوق والحريات.

والوصول إلى التوافق في الآراء، فبذلك تكون السلطات المحلية هي¹:

- الداعي والمقرر لبنية وطبيعة المشاركين في جدول الأعمال على المستوى المحلي عن طريق القدرة على الجمع بين الأفراد والجماعات واستغلال ذلك لتحقيق التوافق والتوصل إلى اتفاق حول حل المشاكل.
 - المحفز للعملية التشاركية والعمل مع الجماعات المدنية لتسهيل إطلاق مبادرات المشاركة مع الآخرين مثل العي، الجمعية، كما تلجأ الهيئات المحلية لتمكين فئات أخرى وقد لا تتدخل مباشرة في تنفيذ المشاريع وإنما تقدم المساعدة التقنية أو التدريب، والتعليم والدعم المالي أو المشورة...
 - الشريك، فالسلطات المحلية تسعى للشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص عن طريق تقسيم العمل، جمع الموارد، الدعم المتبادل، تقاسم الواجبات...
- الخاتمة:

من خلال ما تقدم عرضه حول أهم الأسس التي يمكن من خلالها الوصول إلى الديمقراطية التشاركية، نستخلص أنه:

ينبغي أولاً بناء ديمقراطية تمثيلية حقيقية لأنه في الكثير من الأحيان قد تفشل الديمقراطية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي إلى ظهور تفاوتات بين المواطنين مما يؤدي إلى الفشل في تقديم الخدمات و

¹Nico Carpentier, Op.Cit.1-8